وفي هذه الرسالة الجديدة من رسائل الإصلاح والنهضة نتناول هذه الحركة وتلك الطاقة والإمكانية التنموية وما حدث فيها على مر السنين وحاجتنا إلى بعث الروح فيها بعد موات، وذلك من خلال خمسة فصول:

- الفصل الأول: حول ماهية التعاون ومبادئه
- الفصل الثاني: نشأة الأفكار والتجارب التعاونية وتطورها
- الفصل الثالث: الإمكانات التنموية للتعاونيات
- الفصل الرابع: تطور التعاونيات في مصر: من الحيوية إلى الفتور
- الفصل الخامس: الوضع الحالي للتعاونيات في مصر والأمل في غصلاحه

الفصل الأول
حول ماهية التعاون ومبادئه

التعاونية كما يعرفها الحلف التعاوني الدولي[٣] هي "رابطة ذاتية الإدارة تتكون من أفراد توحدوا طوعيا لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية

[٣] : أنظر موقع الحلف التعاوني الدولي على شبكة الإنترنت: http://www.ica.coop/coop/principles.html

obeikan.com

والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مشروع يمتلكونه ويديرونه ديمقراطيا بشكل مشترك".

ويؤكد أحد الخبراء[٤] على أن التعاون "ليس نظاما وإنما هو أسلوب عمل يقوم على الترابط والتضامن بين مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية، بهدف رفع مستوى كفاءة ممارستهم لأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية، والتغلب على ما قد يعترضهم من مشاكل ومصاعب أو يتعرضون له من استغلال يضر بمصالحهم كمنتجين/ أو كمستهلكين"

ومن ثم فهو تجمع طوعي لأفراد (لا تجمع أموال) يتكون نتيجة لحاجة المشاركين فيه، ويستوعب على قدم المساواة الفقراء والأغنياء في آن واحد، ويمكن الأخذ بهذا الأسلوب في ظل نظم اجتماعية مختلفة (رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة)، ويستمد مقومات دوره التنموي من مصدرين أساسيين هما:

١- تجميعه لجهود وإمكانات وطاقات وممتلكات الأفراد المتعاونين الصغيرة والمبعثرة ودمجها وحشدها وتوظيفها على نحو يعظم الانتفاع بها ويزيد من قدراتهم كمنتجين أو كمستهلكين ويمكنهم من الاستفادة من وفورات السعة.

[٤] أحمد حسن إبراهيم، دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر" صفحة ٢٥، في "الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية"، الجزء الأول من ندوة عقدها مركز البحوث العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة في القاهرة في الفترة من ٨/٣٠ إلى ٩/١/ ١٩٩٥، ونشرها مركز المحروسة بالقاهرة في طبعتها الأولى عام ٢٠٠٢، وهي من إشراف وتحرير عبد الغفار شكر.

٢- قواعد العمل التعاوني التي يسميها الكثيرون "مبادئ التعاون"، وتضم سبعة مبادئ الأربعة الأولى منها أساسية، والثلاثة الأخرى ثانوية وهي كما يلي[٥]:

- باب العضوية المفتوح: في المنظمات التعاونية ويعني ذلك أن العضوية اختيارية، وأنها لا تمنع عن أحد تتوفر فيه شروط الانضمام، وأنه يتاح لكل عضو التخلي عن العضوية أو الانسحاب منها[٦].
- الديمقراطية التعاونية: ويعني ذلك: ديمقراطية الإدارة التعاونية، ووفقا لها يتمتع كل عضو بحق متساو في الترشيح لعضوية هيئاتها الإدارية وفي التصويت لاختيار أعضاء هذه الهيئات مهما اختلفت أو تباينت مساهماتهم في رأس مالها، على أساس صوت واحد لكل عضو. وفي هذا الإطار لا يجوز لعضو واحد أن يمتلك أكثر من حصة معينة من الأسهم، ولكل عضو أن ينوب في التصويت عن عضو واحد فقط، ويعني المبدأ أيضا أن السلطة العليا هي للجمعية العمومية. ويتيح هذا المبدأ إطارا جيدا لتعلم وممارسة الديمقراطية من المستوى القاعدي، ويتيح أكبر مشاركة في اتخاذ القرار بما يحمي مصالح الأكثرية[٧].

---

[٥]- وذلك وفقا للمبادئ التي أقرها الحلف التعاوني الدولي في مؤتمره الرابع عشر المنعقد في لندن عام ١٩٣٤، ونقله أحمد حسن البرعي، تشريعات التعاون، الجزء الرابع من "الوسيط في القانون الاجتماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٢٣١.

[٦]- صاغ الحلف التعاوني الدولي هذا المبدأ صياغة حديثة على النحو التالي: التعاونيات هي منظمات طوعية، مفتوحة لكل الأشخاص القادرين على استعمال خدماتها والراغبين في قبول مسئوليات العضوية، دونما تمييز نوعي، أو اجتماعي، أو عرقي، أو سياسي، أو ديني. طالع موقع الحلف على الإنترنت: http://www.ica.coop/coop/principles.html

[٧]- وقد صاغ الحلف التعاوني الدولي صياغة حديثة على النحو التالي: التعاونيات هي منظمات ديمقراطية يديرها أعضاؤها، الذين يشاركون بفاعلية في وضع سياساتها وفي صناعة القرار فيها، الرجال والنساء الذين

- العائد على المعاملات[٨]: ووفقا لها: يوزع ما تحققه المنظمة التعاونية من فوائض بين أعضائها بنسبة مساهمة كل منهم في تحقيق هذه الفوائض فالتعاونيات لا تهدف إلى المتاجرة ولا إلى تحقيق أرباح من وراء أنشطتها، وإنما ينصب عملها في المقام الأول والأخير على تحقيق مصالح أعضائها بحمايتهم من استغلال الآخرين لهم عندما يشترون منهم أو يبيعون لهم، ومن ثم فإنها في المقابل تتنزه عن أن تستغل الآخرين، ويترتب على ذلك أن المنظمة التعاونية وهي تمارس نشاطاتها لخدمة أعضائها، تحقق فائضا يساهم كل عضو في تحقيقه بمقدار ما يساهم به في نشاطاتها ويستحق منه بنفس القدر أيضا، وهذا ما يعبر عنه بالعائد على المعاملات. ويقترن بتلك القاعدة قاعدة أخرى فرعية تقصر التعامل مع التعاونية على أعضائها فقط إلا في حالات الضرورة[٩]. ويوزع الفائض على أربع حصص، كل منها لوظيفة من وظائف التعاون وذلك على الوجه التالي:

– تكوين أموال احتياطية لاستثمارها في الجمعية التعاونية ولتطويرها.

يختارون كممثلين هم محاسبون أمام الأعضاء. وفي المستوى الأولي للتعاونيات يتمتع الأعضاء بحقوق تصويتية متساوية (عضو واحد، صوت واحد) كما أن التعاونيات في المستويات الأخرى تنظم أيضا بطريقة ديمقراطية. طالع موقع الحلف: http://www.ica.coop/coop/principles.html

[٨] ضم الحلف التعاوني الدولي في أدبياته الحديثة هذا المبدأ إلى المبدأين التاليين لتصبح مبدأ واحد باسم: المشاركة الاقتصادية للأعضاء ومنطوقه: يشارك الأعضاء بعدالة في، ويديرون بديمقراطية رأس مال تعاونيتهم. ويكون جزءا من رأس المال هذا — على الأقل– الملكية المشتركة للتعاونية. ويتلقى الأعضاء عادة عائدا محدودا– إذا كان ثمة عائد– على رؤوس الأموال التي شاركوا بها كشرط للعضوية. ويخصص الأعضاء الفوائض لأي من أو كل الأغراض التالية: تنمية تعاونيتهم، ربما من خلال وضع احتياطيات، وجزء على الأقل يكون للتوزيع على الأعضاء المستفيدين بنسبة معاملاتهم مع التعاونية، وفي دعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء، طالع موقع التحالف: http://www.ica.coop/coop/principles.html

[٩] – أحمد حسن إبراهيم، م س ذ، ص ص ٢٦– ٣١.

- دفع الفوائد المحدودة على رأس المال.
- الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، كمساعدة أعضاء الجمعية في حالة المرض أو تقديم الخدمات لأطفال الأعضاء، والخدمات الثقافية للأعضاء..إلخ.
- أما باقي الفائض أو الجزء الأكبر في الغالب فيتم إعادته للأعضاء، ويتم توزيع هذا الجزء على الأعضاء بنسبة معاملات كل عضو مع الجمعية، وليس بحسب ما يملكه من أسهم، ولذلك يطلق على هذا الجزء اسم "العائد على المعاملات"، وله طرق متعددة في توزيعه، كما أن له دلالة هامة: ففي الجمعية التعاونية تسمى الأرباح "الزائد المقبوض Troppercus" ويدل على معنى خاص، فهو يؤكد للأعضاء أن الجمعية قد اقتضت منهم ثمنا مرتفعا عن الثمن الحقيقي (للسلع أو الخدمات)، لذلك فهي تقوم برده لهم بعد أن أقفلت حساباتها الختامية، واستطاعت تقدير قيمة الزيادة في الأسعار. ولهذا الأمر دلالة نفسية في توضيح طبيعة "التعاون"، وفي تبيان الفرق بينه وبين المشروع الخاص[١٠].

- الفائدة المحدودة على رأس المال: حيث "يقوم البنيان التعاوني على العنصر الإنساني والعلاقات الاجتماعية، قبل أن يرتكز على رأس المال، لذلك نجد أن رأس المال في الجمعيات

[١٠] – أحمد حسن البرعي، م س ذ، ص ص ٢٦٤– ٢٦٥.

التعاونية، لا يعطي أرباحا، كما هو الحال في المشروعات الرأسمالية، بل يغل فائدة محدودة، والتي تقاس بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم، على أن الجمعية لا تلتزم بدفع الفائدة على رأس المال، إلا إذا وجدت لديها أرباحا تسمح بدفع هذه الفوائد. وهو ما يختلف عن فائدة السندات في الشركات المساهمة، والتي تستحق لأصحابها سواء خسرت الشركة أو حققت أرباحا[١١].

- التعامل نقدا: وهي من الأسس التي تكفل حسن سير الجمعيات التعاونية للاستهلاك. ويرتكز على اعتبارات اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية: يمثل البيع الآجل (بالتقسيط) خطرا على أموال الجمعية، ويعرضها للضياع، ومن الناحية الاجتماعية فإنه يقصد به عدم تشجيع الأفراد أو إغرائهم على التعامل في حدود تزيد عن مواردهم الحقيقية، وهو أمر يتعارض مع الأفكار التعاونية. كما أن البيع بالنقد يحقق مبدأ المساواة والعدل بين الأعضاء[١٢].
- الحياد الديني والسياسي[١٣]: ويعني ابتعاد الحركة التعاونية وجمعياتها عن الزج بنفسها في أي معترك ديني أو سياسي، وأن تلتزم الحياد إزاء المشكلات السياسية والدينية، ولا يعني ذلك حرمان أعضاء الحركة/ الجمعية من اعتناق ما يشاءون من

[١١] – حول هذا المبدأ راجع نفس المصدر، ص ص ٢٦٠– ٢٦٣.
[١٢] – نفس المصدر، ص ص ٢٧١– ٢٧٤.
[١٣] – استبدل هذا المبدأ بمبدأ جديد تحت اسم: الإدارة الذاتية والاستقلال نصه: التعاونيات هي منظمات ذات إدارة ذاتية، وعون ذاتي، يديرها أعضاؤها، وإذا دخلت في اتفاقيات مع منظمات أخرى، بما فيها الحكومات، أو رفعت رأس المال استنادا إلى مصادر خارجية، فإنها تفعل ذلك على أسس تضمن الإدارة الديمقراطية بواسطة أعضائها وتحافظ على ذاتية التعاونية. طالع موقع الحلف: http://www.ica.coop/coop/principles.html

مذاهب سياسية أو دينية، ولكن ينبغي على الجمعية/ الحركة ألا تنتمي لحزب من الأحزاب، وألا تأخذ في اعتبارها عند قبول الأعضاء أو ترشيحهم لعضوية مجلس الإدارة انتماء أحدهم السياسي أو ديانته[١٤].

- نشر التعليم التعاوني[١٥]: ويعد هذا المبدأ تطبيقا للروح التعاونية التي ترمي لخدمة أعضائها وتأتي في مقدمة هذه الخدمات الارتفاع بمستواهم الثقافي، ومن هنا أصبح نشر التعليم والثقافة التعاونية من الأغراض التي تضعها الحركة/الجمعيات التعاونية نصب أعينها، بما يؤدي لاتساع آفاق تفكيرهم، وزيادة تمسكهم برسالة التعاون، ورفع كفايتهم الفنية وزيادة خبرتهم. وتضيف بعض الجمعيات التعاونية خدمات اجتماعية أخرى، كإقامة النوادي وتعبيد الطرق، وإقامة المستشفيات، وتقديم العلاج إلى أعضائها[١٦].

---

[١٤] أحمد حسن البرعي، م س ذ، ص ص ٢٧٥- ٢٧٧، يقول المؤلف أن البعض ينتقد هذا المبدأ حيث أنه يعامل كافة الأحزاب على قدم المساواة، مما يثبط من عزائم أصدقائها الحقيقيين، ويحرمها من النفوذ المباشر داخل البرلمان، والواقع كما يقول أن التعاون باعتباره حركة شعبية يصعب فصله عن النشاط السياسي والديني، وإذا كانت هناك حركات تعاونية محايدة في شتى أنحاء العالم، إلا أن كثيرا من أحزاب العالم تؤيد الحركة التعاونية، كما تؤيد بعض الجمعيات بعض الأحزاب، بل وصل الأمر إلى إنشاء حزب تعاوني في إنجلترا. ونضيف أن عدم الالتزام بهذا المبدأ في بعض الدول أدى لاختراق السلطة وأحزاب السلطة للحركة التعاونية فأفسدها.

[١٥] – صيغ هذا المبدأ تحت عنوان جديد: التعليم والتدريب والمعلومات، ونصه: تزود التعاونيات بالتعليم والتدريب كل من أعضائها، وممثليها المنتخبين، ومديريها، وموظفيها، بما يعينهم على المساهمة الفعالة في تنمية تعاونياتهم. وهي تعلم عامة الناس- بخاصة من النشء وقادة الرأي- حول طبيعة وفائدة التعاون. طالع موقع الحلف: http://www.ica.coop/coop/principles.html

[١٦] – نفس المصدر، ص ص ٢٧٨- ٢٧٩. والحقيقة أن هذه الأمور تمثل كما قال المؤلف تطبيقا للروح التعاونية، وحيث أن التعاون في أصل تكوينه في مهده أو حتى في مصر كان يهدف إلى حل مشكلات تواجه البسطاء من صناع وزراع مهمشين، فإن التجارب العالمية في مساعدة هؤلاء قد اعتمدت مبدأ واصطلاح التمكين والذي لا يعني فقط إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية للتهميش وفقط، بل الخروج من التهميش من خلال مخرج متكامل، ولأن البواكير دائما في كل حركة تمثل صفاء ونقاء الفكرة" والالتزام بروحها وجوهرها قبل الدخول في تلافيف التفاصيل البيروقراطية فإننا نجد مثلا أن نشأة كل من الحركة التعاونية المصرية والحركة النقابية

وقد أضاف الحلف التعاوني الدولي مبدأين جديدين بعد دمج المبادئ من الثالث إلى الخامس وفق الرؤية القديمة في مبدأ واحد (الثالث وفق الرؤية الجديدة) وتعديل صياغة باقي المبادئ، وقد نص المبدأين الجديدين على:

- التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضاءها بشكل أكثر فاعلية وتقوي الحركة التعاونية بالعمل معا، من خلال البنى المحلية، والقومية، والإقليمية، والعالمية.
- الاهتمام بالمجتمع: تعمل التعاونيات من أجل التنمية المستدامة لمجتمعاتها من خلال سياسيات موافق عليها من قبل أعضائها[١٧].

وتعتمد مبادئ التعاون تلك بالأساس على مجموعة من "القيم التعاونية" نص عليها الحلف التعاوني الدولي[١٨]وهي: العون الذاتي (بين أعضاء التعاونية)، والمسئولية الذاتية، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة، والتضامن. وفي تقاليد مؤسسيه، يعتقد أعضاء التعاونية في القيم الأخلاقية للصدق والانفتاح والمسئولية الاجتماعية والاهتمام بشئون الآخرين.

الفصل الثاني
نشأة الأفكار والتجارب التعاونية وتطورها

المصرية خرجت من رحم و/ أو سارت بالتوازي جنبا إلى جنب مع تجربة أخرى للحزب الوطني هي تجربة ما سمي بـ" مدارس الشعب الليلية" (طالع في هذا الصدد على سبيل المثال: عبد الرحمن الرافعي، م س ذ، ص ص ١٠٧-١٠٨ و ص ص ١٤٥- ١٤٦)

[١٧] – طالع موقع الحلف: http://www.ica.coop/coop/principles.html

[١٨] – نفس المصدر السابق.